الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الخميس
٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

المحتويات

تنظيم الأعمال

بيان من وكيلة الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5//48/SR.5
6 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

تنظيم الأعمال

١ - السيد اوسيلا (الأرجنيتن): قال إنه، بناء على المشاورات غير الرسمية التي أجراها بوصفه نائبا للرئيس، يرغب في أن يوصي بأن تتناول اللجنة البند ١٧ يوم الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢ - الرئيس: قال إنه اذا لم يسمع اعتراضا فسيعتبر أن اللجنة توافق على تلك التوصية.

٣ - وذكر أن الجمعية العامة كانت قد أضافت بندا بعنوان "مسائل الموظفين" الى جدول أعمال اللجنة في الدورة الحالية لتمكين رئيس اللجنة الخامسة من تقديم تقرير عن أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة وضع صيغة لتحديد التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في الأمانة العامة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٤٧، وقال إن اللجنة قد ترغب في أن تتناول ذلك البند في نهاية الدورة. وأردف يقول إنه نظرا لعدم توافر الوثائق، ستضطر اللجنة الى تناول البندين ١٢١ و ١٢٤ بتأخير اسبوعين عن الوقت المحدد لهما في الخطة. وقال إنه اذا لم يسمع اعتراضا فسيعتبر أن اللجنة ترغب في تعديل برنامج عملها الأولي وفقا لذلك.

٤ - وتقرر ذلك.

بيان من وكيلة الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم

٥ - السيدة ويلز (وكيلة الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم): قالت إن اللجنة تواجه جدول أعمال بالغ الصعوبة. وقالت إنه نظرا لاستهلاك الوقت في تدابير إعادة تشكيل الأمانة العامة بغية تقوية المنظمة وتعزيز كفاءتها الادارية، لم يكن بالامكان التقيد بالجدول الزمني لعرض الميزانية واستعراضها. وأقرت بالصعوبات الفائقة التي تواجه اللجنة في إطار زمني مقلص.

٦ - وأردفت قائلة إن الحالة المالية للمنظمة مازالت حرجة. فتحليل الحالة المالية للأمم المتحدة (A/48/503)، الذي ستنظر فيه اللجنة، يشير الى أنه في نهاية أيلول/سبتمبر لم تدفع سوى ٦٢ دولة عضوا كامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. وأضافت إن ٥٩ دولة عضوا لم تدفع أي شيء في عام ١٩٩٣. وقالت إن الاشتراكات المستحقة في ٣٠ أيلول/سبتمبر تبلغ ٢,٣ من بلايين الدولارات. واستدركت تقول إن الاشتراكات المقبوضة في الاسبوعين الأولين من تشرين الأول/اكتوبر قد خفضت مجموع المبلغ غير المدفوع الى ما يقارب ١,٧ من بلايين الدولارات: ٥٤٠ مليون دولار للميزانية العادية و ١,١ من بلايين الدولارات لحفظ السلم. وقالت إنه سيتم في أواخر هذه الدورة توفير تقرير مستكمل عن مركز الاشتراكات. واسترعت الانتباه في ذلك الصدد الى التقرير بشأن التمويل اللازم لتحقيق فاعلية الأمم المتحدة (A/48/460) الذي أعده فريق استشاري مستقل برعاية مؤسسة فورد. وقالت إن التوصيات الواردة

(السيدة ويلز)

في ذلك التقرير تستحق استعراضا دقيقا. وأضافت أن الأمين العام سوف يقوم أيضا بتفصيل آراءه بشأن الحالة المالية للمنظمة.

٧ - واستأنفت تقول إن من الضروري أن تبذل اللجنة كل جهد ممكن كي يتم اعتماد الميزانية البرنامجية بحلول نهاية السنة. وقالت إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، التي أعدت في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، تحدد ثلاثة أهداف سياسية واسعة: تعزيز قدرة المنظمة في المجالين السياسي والانساني؛ وتعزيز دور المنظمة في مجال التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي والمضي، لهذا الغرض، في تنفيذ إعادة تشكيل الأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي؛ وزيادة المسؤولية التنظيمية والكفاءة الادارية.

٨ - ومضت تقول إن الميزانية البرنامجية المقترحة تبلغ ٠٠٠ ٠٦٤ ٧٤٩ ٢ دلاور، وفي ذلك زيادة بمبلغ ٢٨٢ مليون دولار بالمقارنة مع الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ وزيادة صافية بمبلغ ٢٣٢ مليون دولار عندما تؤخذ الايرادات في الاعتبار. وقالت إنه بذل جهد صادق لتلبية الاحتياجات الاضافية من الموظفين من خلال إعادة توزيع الوظائف على الأقسام التي تشهد زيادات رئيسية في أنشطتها. واستدركت قائلة إنه اذا كان لا بد للمنظمة من الاستجابة الى ما يطلب منها مما لم تعهده من قبل، فلا بد من الاقرار بمقدار متواضع من النمو. وقالت إنه يجري استعراض لعدد وتوزيع وظائف الرتب العليا، وسيقدم تقرير بذلك في الدورة الحالية.

٩ - واستأنفت قائلة إن الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس اعادة تشكيل الأمانة العامة في القطاع السياسي وقطاع حفظ السلم والقطاعات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مجال خدمات الدعم المشترك. وقالت إنه يعرض موجز عن ذلك في التقرير بشأن إعادة تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428). وأضافت أنه ستتوافر مزيد من المعلومات عندما يتم تقييم أثر هذه الاصلاحات على مدى زمني أطول.

١٠ - واستأنفت قائلة إن اللجنة ستنظر أيضا في التقرير بشأن مسؤولية مديري البرامج في الأمم المتحدة ومساءلتهم (A/48/452). وقالت إن الوضوح والتعاون والمساءلة ستظل المبادئ الأساسية التي توجه الأمين العام لدى الاضطلاع بمسؤولياته التنظيمية، وإنه ينبغي النظر في ذلك السياق الى مكتب التفتيش والتحقيق الذي أنشئ حديثا.

(السيدة ويلز)

١١ - ومضت تقول إن تقريرا بشأن نهج جديد ممكن لتخطيط البرامج (A/48/277) يعرض على نظر اللجنة، عملا بتأييد من الجمعية العامة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق القائلة بوجوب إعداد نموذج أولي لصيغة جديدة ممكنة للخطة المتوسطة الأجل. وقالت إنه وجد أن من الضروري الحصول على موافقة الدول الأعضاء بشأن المبادئ قبل وضع النموذج الأولي. ووعدت بإحالة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في الوقت المناسب.

١٢ - واستأنفت قائلة إنه في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال، "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، ستتلقى اللجنة سلسلة من التقارير من الأمين العام استجابة للطلبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٧.

١٣ - وأردفت تقول إن المسائل المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلم يتحتم أن تعالج في المستقبل القريب جدا إذا كان لا بد للأمم المتحدة، بمواردها المالية التي تضعف على نحو متزايد، من الاستمرار في الوفاء بالمسؤوليات العديدة الموكلة إليها من الدول الأعضاء. وقالت إنه سيتحتم على اللجنة، في أثناء نظرها في التقارير بشأن تمويل ما مجموعه ١٥ عملية لحفظ السلم، أن تدرس بعناية العملية الأساسية لوضع ميزانية لعمليات حفظ السلم، سعيا وراء تبسيط صياغة الميزانيات، وتقصير الزمن اللازم للحصول على التفويض المالي، وتخفيض التواتر في تحديد أنصبة الدول الأعضاء. وقالت إن الميزانيات المبسطة والأكثر توحيدا ستؤدي أيضا إلى تقصير الفترة الفاصلة بين إنشاء مجلس الأمن لبعثات جديدة وعرض الأمين العام لتقديرات التكاليف على الجمعية العامة. واستطردت قائلة إن مثل هذه التغييرات، على كل حال، لن تكون فعالة ما لم تتوافر الموارد المالية الكافية حين تدعو إليها الحاجة. فلتمكين المنظمة من الوفاء بالتزاماتها، يجب أن تدفع الأنصبة المقررة كاملة وفي وقتها، ومن الضروري أن تزود المنظمة بتدفق نقدي يكفي للوفاء بالتزاماتها في جميع الأوقات. وقالت إن مشاكل التدفق النقدي المتكررة أدت إلى حدوث حالات تأخير في مدفوعات السداد إلى البلدان المساهمة بقوات. وأعربت عن تقدير الأمين العام للدعم الذي منحته تلك البلدان.

١٤ - واستأنفت قائلة إنه ينبغي للجنة، لدى نظرها في تقرير لجنة الاشتراكات (A/48/11)، أن تنظر في التعديلات الممكنة على منهجية الجداول ومعدلات الأنصبة المقررة لخمس من الدول الأعضاء الجديدة.

١٥ - وأردفت تقول إن جدول المؤتمرات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، يرد في تقرير لجنة المؤتمرات (A/48/32)، وتظهر فيه زيادة في نشاط عقد الاجتماعات نظرا لإنشاء ثمانية أجهزة جديدة في عام ١٩٩٢ وللعدد المتزايد من الطلبات على دورات استثنائية واجتماعات موازية لها لاجراء المفاوضات. وقالت إن تلك العوامل، تضاف إليها الزيادة المستمرة في أنشطة مجلس الأمن، تترجم إلى نمو هائل في احتياجات

(السيدة ويلز)

الأمم المتحدة من الاجتماعات والوثائق. وأردفت إن لجنة المؤتمرات قدمت توصيات تطلب فيها من الهيئات الحكومية الدولية أن تستعرض بنود جداول أعمالها بغية تخفيض الطلبات على الوثائق، وتخفيض الحاجة إلى محاضر تحريرية للجلسات. وقالت إن الأمانة العامة، في ذلك الصدد، تضع مقترحات تهدف إلى تخفيض الوثائق.

١٦ - واستأنفت قائلة إنه فيما يتعلق بالتدابير التوفيرية التي أعلنها الأمين العام في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، تبذل الأمانة العامة كل جهد ممكن لتوفير الخدمات التي تطلبها الدول الأعضاء، وإنه جرى تعديل تلك التدابير في ضوء نواحي القلق التي أعربت عنها الوفود. وضربت على ذلك مثلا فقالت إن الوثائق توزع على البعثات الدائمة وفقا لطلباتها المنقحة وإن استعراضات الدول الأعضاء لحاجاتها قد أدت حتى الآن إلى تخفيض بما يقارب ١٧ في المائة من عدد النسخ المطلوبة باللغة الانكليزية. وفضلا عن ذلك، فلمساعدة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة في نظرهما في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وكذلك لتأمين احتياجات الجلسات الرسمية وغير الرسمية للجان الرئيسية الأخرى، سيزاد في قدرة مكتب شؤون المؤتمرات على خدمة الجلسات بحيث تصل إلى مستوى ٧٠ جلسة في الأسبوع خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر وإلى مستوى ٧٩ جلسة في الأسبوع خلال الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وذلك من خلال تعيين الموظفين المؤقتين.

١٧ - واسترسلت قائلة إن تطبيق التكنولوجيات الجديدة في خدمات المؤتمرات ماضية في طريقها. ففي ذلك الصدد، أعلن على البعثات الدائمة في نيويورك في أيلول/سبتمبر توافر نظام القرص البصري، وهو نظام للتخزين والاسترجاع للوثائق التداولية، وقد تم تركيب المرحلة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وقالت إنه فيما يتعلق بمسائل الموظفين، اجتمعت لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة في أيلول/سبتمبر في نيويورك. وقالت إنه تم الاتفاق على مشروع تعديل مجموعة الـ ٣٠٠ من النظام الاداري للموظفين، استجابة للحاجة إلى وضع ترتيبات للتعيين بالنسبة للتعيينات لأجل محدود بما يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة لعمليات حفظ السلم، والتعاون التقني، والعمليات الإنسانية، وعمليات الطوارئ. فالنظام الاداري المنقح للموظفين سيؤدي إلى تحسين الكفاءة في معالجة الأنماط الجديدة من الموظفين الذين تحتاج اليهم المنظمة. وقالت إن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدراة وافقت أيضا على مشروع جديد للتعليمات الإدارية بشأن التنسيب والترقية. وقالت إن على المنظمة أن تعطي جميع الموظفين في جميع أنحاء المنظومة فرصة التنافس على كل وظيفة متاحة، سواء أكانت على نفس المستوى أو على مستوى أعلى، في نفس مقر العمل بالنسبة للموظفين المحليين وفي جميع مقار العمل بالنسبة للموظفين الدوليين. وقالت إن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة ناقشت أيضا أداء نظام التقييم وإنها تعتقد أن هناك توافقا في

(السيدة ويلز)

الآراء بأن النظام الحالي ذو فائدة محدودة ولا يخدم المنظمة كما يجب. وقالت إن إجراء تغييرات في المجالات الثلاثة التي ذكرتها - مجموعة الـ ٣٠٠ من النظام الاداري للموظفين، ونظام التنسيب والترقية، ونظام تقييم الأداء - سيكون له أثر إيجابي في الكفاءة.

١٩ - واستطردت قائلة إنه في إطار مسائل الموظفين، ستنظر اللجنة الخامسة أيضا في التقرير بشأن أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة وضع صيغة لتحديد التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في الأمانة العامة، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٤٧.

٢٠ - وأضافت قائلة إن المنظمة توسع برنامجها التدريبي وإنه بدأ لتوه أول برنامج شامل لتطوير التنظيم بغية تحسين القدرة التنظيمية. وأردفت قائلة إنه بدأت أيضا برامج تدريبية للأنشطة التنفيذية في الميدان. وقالت إنه تم في أيلول/سبتمبر تنفيذ الإصدار الأول لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهو يتعلق بصورة رئيسية بتنظيم الموارد البشرية. وقالت إن الإصدارات الأخرى، التي تتناول مجالات أخرى من الإدارة، سترد لاحقا. وأضافت أنه عندما يستكمل هذا النظام سيؤدي إلى إدخال تحسين كبير على الضوابط الإدارية وحركة مراجعة الحسابات.

٢١ - واستأنفت تقول إن من بين المسائل المثارة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، تولى أهمية قصوى لمسألة الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وما يتبع ذلك من استحقاقات الموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وقالت إن مما يدعو إلى السرور أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بين الأطراف المعنيين. وأضافت إن الحاجة تدعو أيضا إلى اتخاذ قرار في الدورة الحالية بشأن تعديل الحد الأدنى لجدول المرتبات للموظفين في الفئات الفنية والفئات العليا. وقالت إن لجنة الخدمة المدنية الدولية قدمت أيضا توصيات تتعلق بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وصندوق معادلة الضرائب. وقالت إن من المهم بالنسبة للجمعية العامة أن تتصرف في الوقت المناسب بشأن هذه المسائل المتعلقة بالنظام المشترك.

٢٢ - واستأنفت قائلة إنها بوصفها منسقا للأمين العام لشؤون الأمن في الأمم المتحدة، فهي مسؤولة عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بسلامة الموظفين في الميدان وأمنهم. وأعربت عن أسفها لأنه، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، فقد ١٩ موظفا مدنيا آخرين حياتهم، ليصبح مجموع الذين قتلوا في الـ ٢٢ شهرا الماضية ٣٠ شخصا. وقالت إن مما يدعو إلى القلق أنه، بينما تزيد منظومة الأمم المتحدة في اشتراكها في العمليات على نطاق عالمي ويطلب منها على نحو متزايد تقديم مساعدة إنسانية في أراض معادية وضمن ظروف ينعدم فيها الأمن، وغالبا ما تتسم بالفوضى، لم تعد المنظمة في وضع تستطيع فيه أن تضمن لموظفيها حدود المستويات الدنيا من الأمن. وقالت إن الأمين العام، في تقريره بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة (A/48/349-S/26358)، أوجز عددا من التدابير المطلوبة لكفالة أمن الموظفين. وقالت إن الأمم

(السيدة ويلز)

المتحـــدة لا تستطيع، مع ذلـك، أن تتصـرف لوحدهـــا؛ وإنه لا يمكن اتخاذ تدابير كافية لحماية الموظفين إلا بمساعدة الدول الأعضاء.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/48/11)

٢٣ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات): قال، بصدد تقديم تقرير لجنة الاشتراكات (A/48/11)، إن اللجنة نظرت بصورة مستفيضة في ما قدمته الدول الأعضاء التي كانت تشكل جزءا من تشيكوسلوفاكيا السابقة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ويوغوسلافيا السابقة، المشار إليها للملاءمة في التقرير بصفتها الدول الأعضاء الـ ٢٢ (الفقرة ٢١). ولقد لفتت هذه الدول الانتباه إلى القضايا السياسية والقانونية والاقتصادية والتقنية التي تسبب قلقها إزاء معدلات الأنصبة الحالية ومنهجية الجداول. ولقد درست اللجنة ما قدمته تلك الدول مقترنا بمعلومات من شعبة الاحصاءات عن آخر البيانات المتوفرة من الدول الأعضاء الـ ٢٢ وعن الجهود التي تبذلها منظمات دولية عدة والرامية الى تحسين نوعية البيانات وإعادة توجيه نظام الاحصاءات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وعلى الرغم من أن اللجنة عبرت عن مشاركتها في الآلام والمشاعر المتعلقة بكثير من الاهتمامات التي أعرب عنها، إلا أنها لا ترى أنها مختصة من حيث ولايتها بتناول القضايا السياسية والقانونية المثارة. وخلصت اللجنة إلى أن بالمستطاع تناول تحديد معدلات الأنصبة لهذه الدول على أفضل وجه في سياق جدول الأنصبة الجديد، وعلى الرغم من المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لاحظت اللجنة أنه لا تتوفر لها ولاية محددة لإعداد جدول أنصبة في عام ١٩٩٣.

٢٤ - وأضاف قائلا إنه بصدد الاعداد لحساب جدول الأنصبة التالي، استعرضت اللجنة جميع العناصر المكونة لمنهجية الجداول بهدف تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء والتصدي لاهتمامات الدول الأعضاء الـ ٢٢.

٢٥ - وأردف قائلا إن اللجنة خلصت في مناقشاتها، إلى أن مفهوم الدخل القومي لا يزال مفهوم الدخل الذي يتسم بأكبر قدر من الصحة من أجل أغراض الجداول. أما فيما يتعلق بأسعار التحويل الأكثر ملاءمة، فقد تقلصت تلك المسألة في نهاية المطاف إلى الخيار بين أسعار الصرف السائدة في السوق وأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار. وفيما يتعلق بالمستقبل القريب، مُنحت الأفضلية لمواصلة استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، وذلك على الرغم من المشاكل المؤقتة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والمشاكل المرحلية في البلدان التي ثُبتت فيها أسعار الصرف أو خضعت للسيطرة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن مناقشة فترة الأساس الاحصائية ركزت مرة أخرى على مصالح متضاربة من الاستقرار (فترات الأساس الطويلة) والقدرة الحالية على الدفع (فترات الأساس القصيرة) وطُرح اقتراح يرمي الى التخفيض التدريجي لطول فترة الأساس.

(السيد علي)

٢٧ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض أثار أعضاء اللجنة موضوع الربط بين متوسط دخل الفرد في العالم من أجل التعديلات التلقائية لحد دخل الفرد مع فترة الأساس الاحصائية، ولكن اللجنة لم تخلص إلى أية نتيجة. وبالمثل، لا يزال الرأي منقسما بشأن ملاءمة تدرج الدخل بنسبة ١٠٠ في المائة.

٢٨ - ومضى قائلا إنه بصدد مناقشة مخطط الحدود، أعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي مؤداه أن غرض الجمعية العامة يرمي الى إلغاء مخطط الحدود الذي اكتسب أهمية متزايدة في ضوء المادة ١٧ من الميثاق، والمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ورغبة الدول الأعضاء الـ ٢٢ في تسوية أنصبتها في أسرع وقت ممكن. بيد أن أعضاء اللجنة أعربوا أيضا عن القلق إزاء الآثار الناجمة عن إلغاء مخطط الحدود والتي قد تؤثر على مجموعات أخرى من الدول الأعضاء.

٢٩ - ثم قال إنه على إثر مناقشة لم تؤد إلى نتيجة حاسمة بشأن منهجية الجداول، حاولت اللجنة التوصل إلى طرح توصية بشأن كيفية تعديل المنهجية الحالية كيما تستجيب للولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء وضرورة توحيد معدلات الدول الأعضاء الـ ٢٢ على نحو أكثر وثاقة مع قدرتها على الدفع، على حد سواء. وأعربت اللجنة عن شعورها بأنه ربما يصعب تحقيق الهدف الطويل الأجل للجمع بين ادخال تحسينات في المنهجية مع أقصى قدر من الاستقرار في الجداول في المستقبل نتيجة للتغيرات الجارية في العالم وفي الأمم المتحدة. وبما أن الآراء بشأن الحلول الممكنة قد اختلفت إلى حد كبير فيما بين الأعضاء، طُرحت اقتراحات بخمسة بدائل لتعديل المنهجية ترد تفاصيلها في المرفقات من الأول إلى الخامس من التقرير.

٣٠ - ومضى قائلا إن تقرير اللجنة قدم أيضا توصيات تتعلق بمعدلات أنصبة الدول الأعضاء الخمس الجديدة. وفيما يتعلق بالجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، انتهجت اللجنة النهج ذاته الذي استخدم في تقسيم معدلات الاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة، تحقيقا للثبات وللتسليم على النحو الأوفى بقيود ذلك النهج والاختلافات في الظروف المحيطة.

٣١ - واستطرد قائلا إنه بعد انتهاء دورة اللجنة مباشرة، انضمت أندورا إلى المنظمة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٧. وأبلغت الأمانة العامة اللجنة بأنه لن يكون بالمستطاع، بسبب الدخل القومي لأندورا وعدد سكانها، زيادة معدل نصيبها عن نسبة ٠,٠١ في المائة لعام ١٩٩٤. وهكذا قد ترغب اللجنة الخامسة في اتخاذ إجراء بشأن معدل أندورا أيضا، دون انتظار لتوصية رسمية من اللجنة بشأن الاشتراكات. ووفقا للممارسة المعتادة، سوف يقيَّم نصيب أندورا بنسبة ٥/١٢ من نسبة ٠,٠١ في المائة لعام ١٩٩٣، وسوف يقيد نصيبها الفعلي بصفته ايرادات متنوعة بموجب المادة ٥-٢ (ج) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم

(السيد علي)

المتحدة. وقال في ختام كلمته سوف تضاف دفعة أندورا المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل إلى الصندوق ريثما يدرج معدلها في جدول نسبة ١٠٠ في المائة.

٣٢ - السيد نوتردام (بلجيكا): تحدث، بالنيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، فأعرب عن التأييد الشديد للاقتراح الرامي إلى ضرورة تعيين الرئيس الحالي للجنة الاشتراكات بصفته عضو شرف في اللجنة بعد تقاعده من ذلك المنصب.

٣٣ - وأضاف قائلا إن الجماعة الأوروبية وأعضاءها، التي دفعت معا أكثر من نسبة ٣٠ في المائة من الحصص في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلم - وقامت فضلا عن ذلك بدفع تلك الحصص على الفور وبالكامل - على اقتناع بأن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل الأساس الجوهري لتحديد معدلات الأنصبة. ولا يمكن اعتبار الجدول بصفته صكا لإعادة توزيع الدخل فيما بين الدول.

٣٤ - ومضى قائلا إن الأساس العادل الوحيد لتحديد القدرة على الدفع هو الدخل القومي، محددا بصفته الناتج المحلي الإجمالي زائدا عامل الإيرادات الصافية لبقية العالم وناقصا استهلاك رأس المال الثابت. هذا هو المفهوم الوحيد الذي يفي بالشروط الثلاثة المطلوبة لنظام شفاف يستند إلى بيانات موثوقة وقابلة للتحقيق والمقارنة وحديثة.

٣٥ - واستطرد قائلا إنه يصعب تطبيق مفاهيم الدخل الأخرى، مثل الدخل النقدي، والدخل المتاح، والدخل المعدل للتغييرات في الثروة القومية والدخل المستدام، حسبما أوضحت لجنة الاشتراكات في الفقرات من ٣٥ إلى ٤٠ من التقرير. ولم يطور بعض تلك المفاهيم، في حين لا يندرج البعض منها في الاحصاءات الدولية المعيارية، كما يُفتقر في أغلب الأحيان إلى احصاءات موثوقة. وفي الماضي، وبناء على حث الدول الأعضاء التي رغبت في تخفيض حصصها، استخدمت الجمعية العامة في عدة مناسبات عناصر أخرى غير عنصر الدخل القومي لتحديد الأنصبة. وأسفرت تلك التعديلات عن إثارة مناقشات لا نهاية لها وغير مثمرة عاما بعد آخر. ولقد أدت، بدلا من التوصل إلى حل بسيط ودائم، إلى موقف كان يتعين فيه على الاحصائيين الفنيين شرح وتفسير الجدول. وأصبحت النتيجة هي تشويه قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع.

٣٦ - وأردف قائلا إنه في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، واجهت الجمعية العامة صعوبات جمة أدت إلى سحب القرار الذي منحت به الجمعية العامة لجنة الاشتراكات ولاية لدراسة منهجية جديدة لجدول الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وأدى ذلك، إضافة إلى العدد المتزايد من عروض الدول الأعضاء في اللجنة للمطالبة باستعراض أنصبتها ومراعاة أوضاعها الاقتصادية، إلى أن خلص عدد من الأعضاء في الجماعة الأوروبية إلى أن النظام بحاجة إلى تغيير جذري.

(السيد نوتردام، بلجيكا)

٣٧ - ثم عبر عن اعتقاد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بأنه ينبغي تنقيح المنهجية الحالية تنقيحا تاما، لصالح نظام تستند فيه اشتركات الدول الأعضاء فقط على الدخل القومي، ويمكن اعتماد فترة أساس احصائية تعكس، بما تستند إليه من بيانات أكثر موثوقية وأكثر حداثة، على نحو أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وعندئذ يمكن التخلي عن مخطط الحدود، ويظل معدل الحد الأدنى الحالي لأقل البلدان نموا عند نسبة ٠,٠١ في المائة.

٣٨ - ومضى قائلا إنه من شأن فترة الأساس الاحصائية الأقصر، بضربة قاضية، أن تحل مشكلة الدول الأعضاء التي كانت تشكل جزءا من تشيكوسلوفاكيا السابقة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويوغوسلافيا السابقة، التي يتوفر لمعظمها احصاءات مقارنة للدخل القومي.

٣٩ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بأسعار الصرف التي تستخدم في جداول في المستقبل لتحويل الدخل القومي معربا عنه بعملات محلية إلى دولارات الولايات المتحدة، تؤيد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، حسبما أوصت بذلك لجنة الاشتراكات، مع تطبيق أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، عند الاقتضاء، على البلدان التي تتطور فيها أسعار الصرف والأسعار المحلية على نحو مختلف.

٤٠ - وقال في ختام كلمته إنه على غرار ما حدث في الماضي، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية على استعداد للدخول في مفاوضات بشأن النقاط الصعبة قيد البحث بروح من التعاون وبتوافق الآراء، بغية التوصل إلى حل دائم في أسرع وقت ممكن.

٤١ - السيد فرانسيس (استراليا): تحدث، بالنيابة أيضا عن كندا ونيوزيلندا فقال إنه، حسبما يتضح من تقرير لجنة الاشتراكات، تلقت اللجنة في عام ١٩٩٣ عروضا من الدول الأعضاء التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق وتشيكوسلوفاكيا السابقة، تطالب فيها بإجراء استعراض لمعدلات أنصبتها الحالية ولقد خلصت اللجنة الى أنه لا يمكن التوصل الى تحديد معدلات الأنصبة لتلك الدول والتي تعكس بأفضل وجه ممكن قدرتها الحالية على الدفع إلا في سياق جداول أنصبة جديدة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وكان من المفهوم أنه ينبغي للجنة أن تشعر بأن تلك هي الخلاصة الوحيدة التي يمكن أن تتوصل إليها، ولكن الجمعية العامة بحاجة إلى النظر في هذه العروض. ولذلك طلب تقديم البيانات التي قُدمت إلى لجنة الاشتراكات في دورتها الثالثة والخمسين إلى اللجنة الخامسة.

(السيد فرانسيس، استراليا)

٤٢ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تكون مهمة الجمعية العامة في الدورة الحالية هي تقديم مبادئ توجيهية للجنة الاشتراكات يكون من شأنها أن تسمح للجنة بوضع منهجية جداول موثوقة يمكن من خلالها توزيع مصروفات المنظمة بدرجة أكثر إنصافا فيما بين الأعضاء جميعا. ويوفر نهج "الصفحة البيضاء" الذي يرد وصف له في المرفق الخامس من تقرير اللجنة أفضل أساس لتحديد تلك المبادئ التوجيهية. ولقد لاحظت الوفود، التي كان يتحدث بالنيابة عنها، في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة أن العنصر الوحيد في منهجية الجداول الحالية الذي يمكن اعتباره بصورة معقولة بصفته تدبيرا منصفا وشفافا على حد سواء للقدرة على الدفع هو الدخل القومي. ومن أجل هذا السبب فإنهم يحبذون نهج "الصفحة البيضاء".

٤٣ - ومضى قائلا إنه قبل عام ١٩٥٢، استخدمت فترات الأساس الاحصائية لمدة سنة واحدة في حساب جداول الأنصبة. ومنذ عام ١٩٥٣ وما بعده، زادت فترة الأساس بصورة مطردة، مبدئيا من أجل تسوية الاختلافات المفرطة بين الجداول المتتابعة. بيد أنه بحلول منتصف السبعينات، استخدمت إطالة فترة الأساس ببساطة بصفتها آلية لتجنب الزيادات التي يمكن تبريرها تماما في أنصبة البلدان التي كانت دخولها القومية آخذة في الزيادة. ولذلك أعرب عن موافقة وفده ووفدي كندا ونيوزيلندا على رأي لجنة الاشتراكات ومؤداه أن فترة الأساس الحالية التي مدتها عشر سنوات توضح القدرة على الدفع في الماضي بدلا من القدرة على الدفع في الوقت الحاضر. ولذلك فإنهم يحبذون استخدام فترة أساس أقصر في المستقبل.

٤٤ - وأردف قائلا إن منهجية الجداول الحالية تتضمن عددا من العناصر التي تشوه مبدأ القدرة على الدفع، بما في ذلك الخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض. ثم عبر عن موافقتهم مع أعضاء لجنة الاشتراكات الذين خلصوا إلى أن من شأن زيادة الخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض، الى نسبة ١٠٠ في المائة أن يسبب تشوهات اضافية، ولن يفيد إلا عددا قليلا من البلدان وسوف يضر بصورة منحازة البلدان النامية القليلة السكان وذات الاقتصادات البسيطة. وفضلا عن ذلك فإن الأثر المتراكم لمخطط الحدود يشوه بدرجة خطيرة مبدأ القدرة على الدفع؛ وينبغي إلغاءه في أسرع وقت ممكن بدلا من إلغاءه في وقت لاحق. وأعرب عن أمله في أن تلغي لجنة الاشتراكات هذه العناصر بصدد تحضير جداول المستقبل.

٤٥ - السيد بلوكيس (لاتفيا): قال، وهو يتكلم أيضا باسم استونيا وليتوانيا، إن هناك سببين لتناقص الثقة في الأمم المتحدة، وهما أولا المقرر ٤٥٦/٤٧ الذي عدل معدلات الأنصبة المقررة المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ ألف بالنسبة للدول الموجودة في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وعددها ١٥ دولة على أساس منهجية مخصصة لم تعكس قدرتها عل الدفع، وانتهكت مبدأ مساواة جميع الدول في السيادة المعلن في الميثاق ولم تحترم موقف دول بحر البلطيق التي ليست دولا خلفا للاتحاد السوفياتي السابق، وثانيا التشوهات الموجودة في المنهجية الحالية.

(السيد بلوكيس، لاتفيا)

٤٦ - وأضاف أن المنهجية المخصصة التي استخدمت لتحديد معدلات الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة، وعددها ٢٢ دولة، ترتب عليها معدلات أنصبة مقررة أعلى بكثير من تلك التي تنتج عن المنهجية القياسية، بل أنها أعلى منها أربع مرات، على سبيل المثال، في بعض الحالات. كما أن السلف المقدمة لصندوق رأس المال المتداول، التي تستند الى معدل الأنصبة المقررة أصابها التشوه أيضا. ولو كانت المنهجية القياسية قد استخدمت، لكانت النتائج أكثر انصافا.

٤٧ - وأوضح أن معدلات الأنصبة المقررة المحسوبة على ذلك الأساس المخصص ينبغي لهذا السبب إعادة حساباتها باستخدام المنهجية القياسية. وينبغي إجراء أي تسويات مطلوبة نتيجة لذلك دون ادخال أي تغيير على معدلات الأنصبة المقررة الحالية للدول الأعضاء الأخرى. ويمكن تعويض الفرق في سياق جدول الأنصبة المقررة المقبل مع الاسترشاد بالسوابق الموجودة في مقررات الأمم المتحدة السابقة والتوصيات السابقة للجنة الاشتراكات.

٤٨ - وتابع كلمته قائلا إن المنهجية الحالية لحساب معدلات الأنصبة المقررة شوهت تقسيم النفقات وفقا للقدرة على الدفع وهو مبدأ مؤكد في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ولا يمكن تحديد معدل أنصبة مقررة منصف إلا من البيانات التي تعكس الحالة الاقتصادية للدولة، ولذا ينبغي أخذها من فترة أساس احصائية قريبة قدر الإمكان من فترة الأنصبة المقررة المناظرة. وقد صممت فترات الأساس الطويلة للتخفيف من أثر التقلبات القصيرة الأجل. بيد أنه بالنسبة لبعض البلدان التي تمر بتغييرات طويلة الأجل (سواء كانت إيجابية أو سلبية) لا يمكن أن تعكس قدرتها على الدفع بدقة إلا فترة أساس قصيرة. ونظرا لأن استمرار تطبيق مخطط الحدود ترتب عليه زيادة فترة الأساس للبلد فينبغي إلغاؤه في أقرب وقت ممكن. ويمكن التخفيف من حدة أية تغيرات سريعة في معدلات الأنصبة لأحد البلدان بترتيب الجداول الزمنية للدفع التي تراعي الصعوبات الناتجة في الدفع.

٤٩ - وفي الختام، أعرب عن رغبته في أن يشير الى النهج الذي اتبعته اللجنة الخامسة في اتخاذ القرارات وعدم توصلها الى توافق في الآراء بشأن جدول الأنصبة المقررة في أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وكما ذكرت لجنة الاشتراكات في تقريرها (الفقرة ٢٨)، فإن ولايتها لا تخولها صلاحية معالجة المسائل القانونية المثارة. بيد أن اللجنة الخامسة قد اتخذت قرارات مع عدم توفر مشورة قانونية منتظمة. وقد يمكنها أن تستفيد من مشورة الخبراء التي تؤكد على الجوانب التقنية لا السياسية.

٥٠ - وأعرب عن أمل دول بحر البلطيق في أن يمكن التوصل الى حلول بالتوافق في الآراء عن طريق التماس بناء الثقة في الأمم المتحدة بدلا من الحصول على مزايا مؤقتة. وبالرغم من الحالة غير المستقرة فيما يتعلق بالأنصبة المقررة والمقابل الاستثنائي يُطلب حاليا من دول بحر البلطيق فإنها تبدي حسن نيتها بوضع خطط طويلة الأجل من أجل سداد اشتراكاتها بانتظام.

٥١ - السيد فاريلا (شيلي): قال، وهو يتكلم أيضا باسم الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والسلفادور وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، أعضاء مجموعة ريو، أن المجموعة ترحب بتوصية لجنة الاشتراكات وبأنه ينبغي تعيين رئيسها عضوا فخريا في اللجنة عند تقاعدة من ذلك المنصب.

٥٢ - وأضاف أن مسألة جدول الأنصبة المقررة مسألة معقدة. ومما يدعو للأسف أن التوافق السابق في الآراء الذي مكن من أحراز تقدم في تحسين المنهجية والقضاء على المعايير الموضوعية لم يحترم في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. بيد أن لجنة الاشتراكات تستحق الثناء لجهودها المبذولة من أجل التوفيق بين وجهات نظر مجموعة من الدول الأعضاء الجديدة ولمضيها في أعمالها بالرغم من عدم وجود ولاية من الجمعية العامة.

٥٣ - وأردف يقول إنه بعد دراسة البيانات المقدمة من الدول الأعضاء التي كانت سابقا جزءا من تشيكوسلوفاكيا السابقة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويوغوسلافيا السابقة، خلصت لجنة الاشتراكات الى نتيجة مؤداها أن النتائج الأكثر توازنا بالنسبة لأكبر عدد من الدول الأعضاء لن تتحقق من خلال المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء الـ ٢٢، بل من خلال تعديل منهجية إعداد الجدول التالي للأنصبة المقررة (الفقرة ٢٩). وعلى اللجنة الخامسة في الدورة الحالية للجمعية العامة أن توعز الى لجنة الاشتراكات بشأن المعايير التي ينبغي استخدامها في إعداد جدول الثلاث سنوات ١٩٩٥-١٩٩٧. ويؤيد أعضاء مجموعة ريو تأييدا تاما المعايير المعلنة في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ باء، التي كانت جزءا من حل وسط صمم لتحسين المنهجية وتحقيق مزيد من الشفافية. ومازالت تلك المجموعة من المعايير تمثل أكثر الحلول انصافا وشفافية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

٥٤ - وأعلن أن المجموعة تحبذ الإبقاء على فترة الأساس الاحصائية، ومدتها ١٠ سنوات، التي توفر حدا أدنى من الثبات وإمكانية التنبؤ. وسيكون لأي تغيير فيها آثار لا مبرر لها بالنسبة لكثير من البلدان التي كانت تدفع اشتراكاتها على أساس تلك الفترة. بيد أن المجموعة لاحظت التعليق المقدم من لجنة الاشتراكات ومؤداه أن فترات الثلاث سنوات المتعددة ستكون أفضل من الناحية التقنية وأنها على استعداد للنظر في فترة أساس احصائية مدتها تسع سنوات. بيد فترة الأساس الاحصائية تتصل بأي قرار يتعلق بمخطط الحدود.

٥٥ - وأعرب عن مشاطرة المجموعة للنتيجة التي توصلت إليها لجنة الاشتراكات بأن مفهوم الدخل القومي، من وجهة النظر التقنية، أسلم من أي مفهوم آخر للدخل لأغراض جدول الأنصبة المقررة. وبناء عليه، فمازال الدخل القومي أحد العناصر الأساسية في مبدأ القدرة على الدفع بالرغم من أنه في حد ذاته لا يتسم بالكمال ولا التمام. وأيدت المجموعة صيغة الخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض بوصفه جزءا أساسيا وتلقائيا لآلية التعديل، ينبغي تطبيقه بالاقتران مع حد لدخل الفرد يعادل متوسط دخل الفرد في

(السيد فاريلا، شيلي)

العالم ونسبة تدرج تبلغ ١٠٠ في المائة. ومن شأن هذا أن تنتفي الحاجة الى إجراء مفاوضات سياسية أو تسويات في اللجنة الخامسة أو لجنة الاشتراكات.

٥٦ - وأعرب عن تأييد المجموعة أيضا لصيغة تسوية الدخل على أساس الدين. ومما لا شك فيه أن خدمة الدين تحد من قدرة البلدان النامية على الدفع. ولا تعترف الصيغة المدرجة في الفقرة ٣ (ج) من القرار ٢٢١/٤٦ باء إلا بمدفوعات الدين الفعلية.

٥٧ - وواصل كلمته قائلا إنه من الواضح أن مخطط الحدود الذي كان القصد منه تجنب التقلبات المفرطة بين الجداول المتتالية قد نجم عنه تشوه تراكمي على مر الزمن. ويحبذ المخطط أيضا البلدان ذات الاقتصادات النامية التي ليست في حاجة إليه ويعاقب تلك البلدان التي تتدهور اقتصاداتها والتي هي في حاجة أعظم الى نوع ما من التدرج. ولذا، فإن مجموعة ريو تحبذ التخلص منه تدريجيا، مع تجنب تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية.

٥٨ - ومضى قائلا إن استخدام أسعار صرف موحدة استنادا الى المعايير الواردة في الفقرة ٣ (ب) من القرار ٢٢١/٢٤ باء هو أنسب نهج لتحويل الدخل المعبر عنه بالعملة المحلية الى دولارات الولايات المتحدة. وأعرب عن تأييد المجموعة للنتيجة التي توصلت إليها لجنة الاشتراكات بأنه ينبغي الاستمرار في استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق.

٥٩ - وتابع كلمته قائلا إن المرفق الخامس لتقرير اللجنة يعرض جدولا نموذجيا مستمدا من تغيير كامل في المنهجية، أو نهج "الصفحة البيضاء". وقال في الوقت الذي يلاحظ فيه أن اللجنة لم يوعز إليها بإعداد هذا الجدول، إنه من الجدير بالذكر أن العنصر الوحيد الذي راعاه الجدول هو الدخل القومي الإجمالي بالمقارنة بالدخل العالمي الإجمالي. وإذا كان من المستصوب اتباع منهجية مبسطة فإن المجموعة تؤيد الجدول النموذجي نظرا لأنه يراعي حجم الاقتصاد والثروة النسبية للدول على حد سواء، ومن ثم فإنه يعكس قدرتها على الدفع علـــى نحو أفضل؛ كما أنه يستند الى منهجية مبسطة واستخدم فترة أساس احصائية مدتها ١٠ سنوات، ومتوسط الدخل القومي المرجح بنصيب الفرد من الدخل القومي، وحدا أدنى وحدا أعلى. وفي هذا الصدد، لاحظ أن اللجنة الخامسة يلزمها على نحو متزايد الوصول الى المعلومات المقدمة الى لجنة الاشتراكات، ولاسيما البيانات الاحصائية وأرقام الدخل القومي ومعدلات التحويل المستخدمة.

(السيد فاريلا، شيلي)

٦٠ - واختتم كلمته بالإعراب عن اقتناع أعضاء مجموعة ريو بأن المعايير المتفق عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء التي اعتمدت بالتوافق في الآراء مازالت الحل الوحيد العملي والمقبول سياسيا لأغلبية الدول الأعضاء. وأعرب عن التزام أعضاء المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ذلك القرار بغية التوصل مرة أخرى الى توافق في الآراء بشأن الموضوع.

٦١ - السيد حمزة (ماليزيا): أعرب عن تأييده للنتيجة التي توصلت إليها لجنة الاشتراكات بأن تحديد معدل الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء، وعددها ٢٢ دولة، التي كانت جزءا من تشيكوسلوفاكيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق ويوغوسلافيا السابقة والذي يعكس على نحو أفضل قدرتها على الدفع لا يمكن التوصل إليه إلا في سياق جدول جديد للأنصبة المقررة. ووافق كذلك على أن أكثر النتائج توازنا لأكبر عدد من الدول لا يمكن تحقيقها عن طريق معاملة تفضيلية للدول الأعضاء المعنية وعددها ٢٢، بل عن طريق تعديل منهجية الجداول من أجل إعداد الجدول التالي للأنصبة المقررة.

٦٢ - وعبر، فيما يتعلق بمختلف مفاهيم الدخل المذكورة في الفقرات ٣٤ الى ٤٠ من تقرير اللجنة، عن مشاطرة وفده لوجهة نظر اللجنة بأن استخدام مفهوم الدخل القومي أساس سليم يمكن التنبؤ به لقياس معدل دخل أي بلد، بيد أنه لن يكون لديه اعتراض لو قامت لجنة الاشتراكات بدراسة مفاهيم بديلة للدخل.

٦٣ - وفيما يتعلق باستخدام معدل التحويل، صرح بأن أسعار الصرف السائدة في السوق هي أفضل خيار بالرغم من المشاكل المؤقتة المرتبطة باستخدامها. ومن المرجح أن يمكن التغلب على الصعوبات المتعلقة بقصور البيانات المتوفرة عن الدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي في المستقبل القريب نظرا لأن جميع أعضاء المنظمة، ولاسيما أعضاء رابطة الدول المستقلة، ستنضم بالضرورة الى صندوق النقد الدولي.

٦٤ - وأعرب عن اعتقاد وفده، فيما يتعلق بفترة الأساس الإحصائية، بأن فترة أساس مدتها ١٠ سنوات ستكون أفضل خيار من أجل ضمان العدالة والإنصاف في الجدول لمعظم الدول الأعضاء. وبالرغم من أن فترة الأساس الإحصائية الأقصر تعكس على نحو أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع في وقت الدفع فإن فترة الأساس الأطول تمثل نهجا أكثر واقعية بالنظر إلى الطابع الدوري الذي لا يمكن التنبؤ به للحالة الاقتصادية للبلدان، ولاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ويمكن لفترة الأساس الأطول أيضا أن تتجنب التقلبات المفرطة في الجدول. وكما أوضح المرفق الثالث للتقرير بجلاء فإن أي تغيير في فترة الأساس من شأنه أن يعود بالفائدة على بعض البلدان وأن يلحق الضرر بغيرها بصورة عشوائية تماما.

٦٥ - وأوضح أن خصم الدخل الفردي المنخفض ينبغي أن يمثل جزء أساسيا وتلقائيا من آلية التسوية لتعديد الجدول بطريقة تتمشى مع الفقرتين ٢ و٣ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء.

(السيد حمزة، ماليزيا)

٦٦ - وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل المعيار الأساسي في تحديد جدول الأنصبة المقررة. وبالرغم من أن المنهجية الحالية مزعجة ومعقدة فإن جداول الأنصبة المقررة المأخوذ بها حتى الآن تستند إلى ذلك الأساس. وفي غياب منهجية شفافة تستند إلى بيانات يعول عليها ويمكن التحقق منها وقابلة للمقارنة فإن وفده راض بالمنهجية الحالية نظرا لأنه لا توجد صيغة يمكن أن تكون مرضية تماما لجميع الدول الأعضاء.

٦٧ - ومضى يقول إنه بالرغم من تفضيل وفده لمنهجية بسيطة فإنه لا يؤيد نهج "الصفحة البيضاء" المذكور في الفقرة ٦٦ من التقرير نظرا لأن معدل الأنصبة المقررة الذي لا يستند إلا إلى الدخل القومي الإجمالي بالمقارنة بالدخل العالمي الإجمالي لن يعكس بصدق قدرة الدول الأعضاء على الدفع. ومع هذا، فإن الصيغة الواردة في المرفق الخامس لتقرير لجنة الاشتراكات تستحق النظر فيها بجدية. وجدول الأنصبة المقررة المستمد من توزيع متوسط الدخل القومي المرجح بالدخل الفردي متبوعا بتطبيق المعدل الحالي للحدين الأدنى والأعلى واستخدام فترة أساس إحصائية مدتها ١٠ سنوات سيجعل المنهجية أسهل في الفهم وسيؤدي إلى نتائج أكثر عدالة وأسلم من الناحية التقنية.

٦٨ - وفي الختام، أعرب عن تأييد وفده، من حيث المبدأ، لتوصيات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بمعدل الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء التي انضمت حديثا إلى عضوية المنظمة، بصيغتها المبينة في الفقرات ٧٧ إلى ٨٩ من تقريرها.

٦٩ - السيد ثاكور (الهند): أعرب عن أسفه لأن اللجنة ابتعدت في الجلسة السابقة عما جرت عليه دائما بسعيها إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة جدول الأنصبة دون إجراء تصويت، وأعرب عن أمله في أن تؤوب اللجنة إلى ممارساتها السابقة بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق متبادل.

٧٠ - وأعرب عن أمله أيضا في أن تكون تعليمات الجمعية العامة إلى اللجنة بشأن الاشتراكات، فيما يخص أعمالها المتعلقة بجدول الأنصبة لفترة السنوات الثلاث المقبلة خالية من اللبس ومنصفة بالنسبة لجميع البلدان. وأضاف قائلا إن من المهم التقدم تدريجيا اعتمادا على الأسس الصلبة التي أرسيت في الماضي، وأنه ولو أن المنهجية الراهنة تفتقر إلى الكمال، فقد صمدت زمنا طويلا ولا ينبغي نبذها. وأردف قائلا إنه لهذه الأسباب لا يؤيد نهج "الصفحة البيضاء" الوارد في الفقرات من ٦٦ إلى ٧٢ من تقرير لجنة الاشتراكات.

٧١ - ومضى قائلا إن أي تغيير فجائي في المنهجية قد تكون له آثار غير مستصوبة ولا منظورة بالنسبة للدول الأعضاء. ولذا ينبغي للجنة الاشتراكات العمل على صقل المنهجية خطوة فخطوة، كما هو مبين في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء، بدلا من اقتراح تغييرات جوهرية. إذ يمثل النهج التدريجي الوارد في ذلك القرار توفيقا متوازنا بدقة بين الآراء المتعارضة. وأعرب عن أسفه لعدم التمكن من الاستفادة من ذلك

(السيد ثاكور، الهند)

الاتفاق خلال السنة السابقة، كما أعرب عن الأمل في أن تصدر الجمعية العامة في دورتها الحالية توجيهات إلى لجنة الاشتراكات بشأن كل من البارامترات التقنية الواردة في القرار ٢٢١/٤٦ باء. وذكر أن وفده يرى أنه ينبغي زيادة معامل تحديد مدى الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض من ٨٥ في المائة إلى ١٠٠ في المائة؛ فينبغي أن يتفق حد الدخل الفردي المنخفض مع متوسط دخل الفرد في العالم؛ وينبغي ترشيد إجراء تسوية الدين؛ وإلغاء مخطط الحدود تدريجيا.

٧٢ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد توصية لجنة الاشتراكات المتعلقة باستخدام مفهوم الدخل القومي كأساس لاحتساب جدول الأنصبة المقررة. ويوافق وفده أيضا على أن أسعار الصرف السائدة في السوق هي الأسعار المناسبة لمقارنة الدخول القومية لمختلف البلدان. واستمر قائلا إنه من جهة أخرى لم يلق مفهوم تعادل القوة الشرائية قبولا حتى من صندوق النقد الدولي، ولذا سيكون من غير المناسب تطبيق ذلك المفهوم في الأمم المتحدة.

٧٣ - وذكر أنه فيما يتعلق بفترة الأساس الاحصائية لاحتساب جدول الأنصبة المقررة، يرى وفده أن أنسب فترات الأساس الإحصائية هي أقصرها، وأن يكن وفده مستعدا للموافقة على توصية لجنة الاشتراكات بتقصير فترة الأساس من ١٠ إلى ٩ سنوات، إزاء الحجج الفنية الورادة في الفقرة ٥٣ من التقرير. وأشار فيما يتعلق بمخطط الحدود، إلى أن وفده يوافق على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن ذلك الموضوع.

٧٤ - وتابع كلامه قائلا إن الهند تتعاطف مع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وعديد من بلدان شرقي أوروبا، لما تواجهه من مشاكل، وأعرب عن الأمل في أن تتمكن لجنة الاشتراكات من التصدي لتلك المشاكل قبل اتخاذ توصيات بشأن جدول الأنصبة المقررة لفترة السنوات الثلاث المقبلة. وقال إنه ينبغي أن تكون منهجية جدول الأنصبة المقررة منطقية ومتسقة من الناحية التقنية كما ينبغي تطبيقها بطريقة موحدة وغير تمييزية. وذكر في ختام كلمته أنه ينبغي أن يكون سعر الصرف المناسب لتحويل الدخل القومي لأحد البلدان في أي سنة من السنين هو سعر الصرف السائد في تلك السنة.

٧٥ - السيد غوديما (أوكرانيا): أعرب عن الأسف لأن التوازن الذي ظل قائما مدة طويلة في جدول الأنصبة المقررة أصابه الخلل مما أدى إلى تفاقم القيود المتعلقة بميزانية المنظمة. وأضاف قائلا إن معدلات الأنصبة الحالية لكثير من البلدان، بما فيها أوكرانيا، تتجاوز قدرتها على الدفع، في حين أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الجيد نسبيا عملت على الإبقاء على المعدلات التي كانت أقل بدرجة كبيرة من قدرتها على الدفع.

(السيد غوديما، أوكرانيا)

٧٦ - وذكر أن هناك سببين رئيسيين للحالة الراهنة. أولهما أن المنهجية التي تستخدمها لجنة الاشتراكات لتحديد جدول الأنصبة المقررة تتسم بالقصور كما أنها أصبحت قديمة العهد، والثاني أن الدول الأعضاء تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لكفالة التوزيع المنصف للعبء المالي للمنظمة. وهذا الافتقار إلى الإرادة السياسية قد أدى بلجنة الاشتراكات إلى تقديم توصيات خاطئة تتعلق بتوزيع حصة الاتحاد السوفياتي السابق في الميزانية العادية. ومضى قائلا إن عددا كبيرا من البلدان رفض تأييد مقرر الجمعية العامة ٤٥٦/٤٧ الذي تم اعتماده مخالفة للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦ باء والمبادئ والمعايير المفاهيمية والمنهجية الموضوعية المستخدمة حاليا لتحديد اشتراكات البلدان في الميزانية العادية. وأردف قائلا إن أوكرانيا وبيلاروس قد عوملتا كدولتين عضوين جديدتين، وعلى هذا النحو فرض عليهما جدول أنصبة مقررة أعلى، بالرغم من أنهما قامتا مع الأعضاء الأصليين الآخرين في الأمم المتحدة بتوقيع ميثاق المنظمة في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٤٥. وأشار إلى أن من رأيه بالنسبة لمسألة أن المستشار القانوني فند الاستنتاجات الخاطئة للجنة الاشتراكات فقرة فقرة وأوصى بعدم اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع النظام الداخلي للجمعية العامة.

٧٧ - ومضى قائلا إن المقرر ٤٥٦/٤٧، الذي ألحق ضررا كبيرا لا بأوكرانيا وبعض البلدان الأخرى المعنية، فحسب وإنما بالنسبة لمبدأ عزيز هو مبدأ توافق الآراء، إذ لم يفشل فحسب في حل مشكلة إعادة تقسيم حصة الاتحاد السوفياتي سابقا للأمم المتحدة بصورة منظمة، وإنما أدى في الواقع إلى مضاعفة المشاكل. وأردف قائلا إن حكومة أوكرانيا قد ردت على ذلك المقرر الجائر بإبلاغ الأمين العام بأنها ستسدد مدفوعاتها المقبلة في الميزانية العادية على أساس الالتزامات المالية المنصوص عليها من قبل في جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤.

٧٨ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة أعلنت في عدد من القرارات أن القدرة على الدفع هي المعيار الرئيسي لتحديد الأنصبة المقررة. ولذا فمن غير المعقول أن يكون ترتيب بلد بلغ ناتجه القومي الإجمالي بالنسبة للفرد في عام ١٩٩٢ أقل من ٧٠٠ ١ دولار في المرتبة العاشرة بين البلدان المشتركة الرئيسية في الميزانية العادية. وأضاف أن دفع الحصة المقررة من قبل يشكل هو نفسه صعوبة جمة بالنسبة لبلده ولن تؤدي زيادة ديون أوكرانيا للأمم المتحدة إلا إلى تفاقم الأزمة المالية للمنظمة.

٧٩ - واستمر قائلا إن لجنة الاشتراكات سلمت بأن معدلات الأنصبة المقررة لأوكرانيا والبلدان الأخرى التي كانت جزءا من تشيكوسلوفاكيا السابقة والاتحاد السوفياتي سابقا ويوغوسلافيا السابقة تحتاج إلى تعديل كبير، وخلصت فعلا إلى أن تحديد معدلات الأنصبة المقررة لتلك الدول التي أوضحت جيدا عدم قدرتها في الوقت الراهن على أداء المدفوعات إلا ضمن جدول جديد للأنصبة المقررة. ولكن لسوء الحظ تفتقر لجنة الاشتراكات إلى الشجاعة لإجراء تنقيح عام للجدول خلال السنة الحالية.

(السيد غوديما، أوكرانيا)

٨٠ - وألمح إلى أن الحل العملي لمشكلة جدول الأنصبة المقررة لن يكون بسيطا. وذكر في هذا الصدد أن التقرير المعنون "التمويل اللازم لتحقيق فاعلية الأمم المتحدة" الذي أعده الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة، برعاية مؤسسة فورد (A/48/460)، يتضمن عددا من الأفكار الجيدة.

٨١ - وأشار إلى أن هناك ثلاثة عناصر على الأقل في منهجية جدول الأنصبة المقررة يجب إعادة النظر فيها أو تحسينها لتطبيق معيار قدرة البلد على الدفع بفعالية أكبر. فأولا يجب إزالة الأثر التحريفي لمخطط الحدود على الجدول. وقال إن وفده يعرب عن الأمل في أن تقدم اللجنة توصيات واضحة في دورتها الراهنة لإلغاء مخطط الحدود تدريجيا في الجدول المقبل للأنصبة المقررة، نظرا لأن هذا هو السبيل الوحيد لإعادة العدالة في مجال تقاسم العبء المالي للمنظمة. والثاني هو ضرورة تطبيق أسعار الصرف السائدة في السوق والتي يقدمها صندوق النقد الدولي، بصورة موحدة عند حساب معدلات الأنصبة المقررة لجميع الدول الأعضاء. فلقد ورثت أوكرانيا مشكلة نصيبها المفرط في الميزانية العادية لأنها كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا، ومنذ البداية حددت لجنة الاشتراكات حصة الاتحاد السوفياتي مستخدمة بيانات إحصائية عن الدخل القومي محسوبة على أساس سعر صرف تضخمي للروبل مقابل الدولار. ولم يكن لأوكرانيا مطلقا أي تأثير حقيقي على السياسة النقدية ومن ثم فلا ينبغي أن تتعرض لمزيد من الخسائر بسبب تلك السياسات. وثالثا تؤيد أوكرانيا ما خلصت اليه لجنة الاشتراكات من أن طول فترة الأساس الإحصائية الراهنة هو مؤشر على القدرة السابقة لا الراهنة للدول الأعضاء على الدفع. وهي تؤيد أيضا ما أوصى به الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة من ضرورة وضع جدول أنصبة مقررة للميزانية العادية على أساس متوسط ثلاث سنوات بدلا من عشر سنوات للناتج المحلي الاجمالي للدول الأعضاء (A/48/460، التوصيات). ولذا ينبغي للجنة الخامسة اتخاذ القرار المناسب في هذا الصدد.

٨٢ - السيد الفاريز (أوروغواي): قال إن بلده يواصل إيلاء أهمية كبيرة إلى مبدأ القدرة على الدفع، الذي ينبغي تحديده على أساس بارامترات جلية وموضوعية، مثل الدخل المعدل لأخذ الديون في الاعتبار والدخل المعدل لأخذ انخفاض متوسط دخل الفرد ومركز البلد كبلد من أقل البلدان نموا، في الاعتبار.

٨٣ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بفترة الأساس الاحصائية، تحبذ أوروغواي الإبقاء على فترة الأساس الراهنة التي مدتها ١٠ سنوات، ولو أنها تسلم بأن فترة تسع سنوات قد تسهل عملية إلغاء مخطط حدود جدول الأنصبة تدريجيا، كما أنها لن تعارض النظر في فترة تكون بهذا الطول. على أنها لن توافق على فترة أقصر.

٨٤ - ومضى قائلا إنه ينبغي الإبقاء على مفهوم الدخل القومي، بما في ذلك التسوية بالتخفيض التي تعكس مبالغ الديون الخارجية الكبيرة. وقال إنه ولو أن الدخل المعدل لأخذ الديون في الاعتبار ليس من بين مفاهيم الدخل التقنية التي عرفتها المعايير الدولية، بأنه ما زال يوفر وسيلة مفيدة لتعديل المؤشرات

(السيد الفاريز، أوروغواي)

الاقتصادية القومية حسب القدرة على الدفع. وذكر أن أوروغواي تؤيد أيضا الإلغاء التدريجي لمخطط الحدود واستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق والمقدمة من صندوق النقد الدولي.

٨٥ - وفي ختام كلمته، أشار إلى أنه فيما يتعلق بالبيانات المقدمة من ٢٢ من الدول الأعضاء، والمشار إليها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة، فإن وفده يعرب عن الأمل في أن يتسنى تصحيح معدلات الأنصبة المقررة في اطار الجدول المقبل للأنصبة المقررة. وذكر أن وفده ما برح مع ذلك على استعداد للتعاون من أجل التوصل إلى حلول قد تؤدي إلى تخفيف الاختلالات الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الحالية التي تعاني منها تلك الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥